الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ٢٠٠ الجزء الأول السنة: ٥٥ شعبان ١٤٤٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية
(رئيس التحرير)

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية
(مدير التحرير)

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عواد بن حسين الخلف
أستاذ الحديث بجامعة الشارقة بدولة الإمارات

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **باسل بن عايف الخالدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)
سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:

  البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	قُرّاء وردتْ عنهم الرواية في حروف القرآن لم يذكرهم ابن الجزري في غاية النهاية د. أحمد بن عبد الله الزهراني	٩
٢)	تحرير قول الإمام ابن الجزري في اشتراط التواتر لقبول القراءة وفي تواتر القراءات العشر د. رضوان بن رفعت البكري	٤٠
٣)	توجيه ما انفردت به طيبة النشر من القراءات العشر – أصولا وفرشا د. حبيب الله بن صالح حبيب الله السلمي	٩٦
٤)	القراءات الشاذة المنسوبة للإمام أبي عمرو البصري النحوي في كتاب المحتسب لابن جني جمعا ودراسة نحوية د. خضر بن محمد تقي الله بن مايابى	١٤٨
٥)	القواعد المتعلقة بالشك في الحرف أثناء قراءة القرآن الكريم – دراسة تأصيلية نقدية د. عبد الله بن عبد العزيز الدغيثر	١٩٤
٦)	الأقوال التفسيرية التي حكم عليها ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز بالشذوذ جمعاً ودراسة د. نايف بن يوسف العتيبي	٢٤٢
٧)	استشارة النساء والأخذ بمشورتهن في ضوء القرآن الكريم – دراسة موضوعية د. عبد الله بن عبد العزيز العبيد	٢٨٠
٨)	عادات الأنبياء والرسل في القرآن الكريم – دراسة نظرية تحليلية د. حنان بنت لويفي بن علي العمري	٣١٨
٩)	مصطلح التفسير المقارن – دراسة نقدية أ.د. إبراهيم بن صالح بن عبد الله الحميضي	٣٦٨
١٠)	الأحاديث الواردة في صلاة رسول اللّه ﷺ ليلة الإسراء والمعراج في غير بيت المقدس ومرورِه بمدينتي جَابلق وجَابرس ودعوة أهلهما- جمعاً ودراسةً نشوان محمد مقبل علي	٤٠٠
١١)	الإعلال بالمخالفة عند المحدثين أ.د. حافظ بن محمد الحكمي	٤٤٤
١٢)	الرواة الموصوفون بجهالة العين عند الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد جمعًا ودراسة د. تهاني جميل بدري، و د. خديجة عبد الحليم تركستاني	٤٧٦
١٣)	الصحابية الجليلة سلمى بنت قيس رضي اللّه عنها ومروياتها د. منى محمد مبخوت الحمدان	٥٣٦
١٤)	المفاضلة بين الرواة عند الإمام يحيى بن سعيد القطان دراسة نظرية تطبيقية د. خالد بن عبد الله الطويان	٥٧٤
١٥)	إلحاق السماع طرقه وأقسامه وآثاره د. محمد زايد العتيبي	٦٤٢

إلحاق السماع

طرقه وأقسامه وآثاره

Ilḥāq Al-Samā’[Falsifying the Hearing of Ḥadith] Its Ways, Divisions, and Effects

إعداد:

د. محمد زايد العتيبي

Dr. Mohammed Zayed Al-Otaibi

الأستاذ المشارك بقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة بجامعة الكويت

Associate Professor, Department of Tafsir and Hadith, Faculty of Shari'ah, Kuwait University.

البريد الإلكتروني: bo_zayed80@hotmail.com

الاستقبال - Received: 2021/10/14، **القبول** - Accepted: 2021/11/18، **النشر** - Published: 2022/03/31

رابط DOI: 10.36046/2323-055-200-015

المستخلص

يتناول هذا البحث قضية من قضايا علم الجرح والتعديل التي لها الأثر في الحكم على رواة الأحاديث، هذه القضية وهي إلحاق السماع، وقد جعلت عنوان البحث «إلحاق السماع طرقه وأقسامه وآثاره»، وقد قسمته إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة عليه، ومنهجه وخطبته، وبينت أنه يهدف إلى بيان مكانة السنة عامة وعلم الإسناد والجرح والتعديل خاصة، وبيان معنى إلحاق السماع وطرقه وأقسامه وأثره.

وذكرت في المبحث الأول التعريف بإلحاق السماع ومصطلحاته الأخرى التي تطلق عليه وخطورته ومكانه.

وأما المبحث الثاني فذكرت فيه طرق إلحاق السماع وأنها خمس طرق، وأما المبحث الأخير فقد ذكرت فيه أقسام إلحاق السماع وهي قسمين، وذكرت فيه بعض التطبيقات للرواة الذين ألحقوا سماعهم، وبينت في كل قسم أثر الإلحاق في الحكم على الرواة.

والخاتمة ذكرت عددًا من النتائج من أبرزها: (لا غني للمشتغلين بالحديث وعلومه عن معرفة قواعد الجرح والتعديل ومراتبها.) وغيرها، ثم أردفت هذه النتائج بعدد من التوصيات المتعلقة بموضوع البحث، كأن تجمع المؤسسات العلمية القضايا التي لها الأثر على الرواة جرحًا وتعديلًا في موسوعة علمية مختصة، وتحصر الرواة الذين تنطبق عليهم هذه القضايا، وغير ذلك.

الكلمات المفتاحية: إلحاق- السماع- الراوي- الأثر.

Abstract

This research addresses an issue in the science of jarḥ (discrediting) and ta'dīl (endorsement) that has impact passing judgment on the narrators of hadiths, this issue is referred to as ilḥāq al-samā' (falsifying the hearing of hadith), and the topic of the research is: "Ilḥāq Al-Samā' : Its Ways, Divisions and Effects". The research was divided into an introduction, and three topics and a conclusion.

As for the introduction, it contained the importance of the topic, its problem, its objectives, literature review, its methodology and the preface, and it was clarified that the research aims at revealing the position of Sunnah in general and the science of isnad (chain of narrators), and jarḥ and ta'dīl in particular, and to clarify the meaning of ilḥāq al-samā', its ways, divisions, and impact.

In the first topic, the researcher mentioned the definition of ilḥāq al-samā' and the other terminologies used for it, its significance, and its position.

As for the second topic, it contained the ways of ilḥāq al-samā', and that they are five ways. As for the last topic, it contained the divisions of ilḥāq al-samā', which are two divisions, and some applications of the narrators who falsified their hearing, and it was explained in each section the effect of the falsification on the judgment on the narrators concerned.

And the conclusion contained a number of findings, most notably that, inter alia: (the knowledge of the maxims of jarḥ and ta'dīl and its grades is a necessity for whoever specializes in ḥadith and its sciences), then these results were followed by a number of recommendations related to the topic of research, such as scholarly institutions collecting the issues that have impact on narrators in terms of discrediting and endorsement in a specialized scholarly encyclopedia, and listing the narrators to whom these issues apply, and so on.

Keywords: falsifying - hearing - narrator - impact.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، اللهم صلِّ على محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد استأثرت الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم بعلم الإسناد، وانتقال نصوصها بسلسلة سند متصل إلى المصدر الأول منذ زمن الرسالة المحمدية؛ لذا أراد العلماء التأكد من صحة هذا السند وعدالة رجاله وضبطهم، فوضعوا ضوابطَ وشروطًا في السند ورجاله حتى يكون مقبولًا، ولأجل ذلك استفاض العلماء في بيان حال الرواة من حيث التعديل والتجريح، فكان علم الجرح والتعديل.

ومن قضايا الجرح والتعديل التي لها الأثر في الحكم على الراوي قضية إلحاق سماع الراوي، وسوف أتناولها في هذا البحث وكثير مما يتعلق به من مسائل فرعية وجعلت عنوانه: «إلحاق السماع طرقه وأقسامه وآثاره».

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية البحث في أنه خطوة مهمة في طريق البحث العلمي خاصة في علم الجرح والتعديل، الذي يحاول بيان أحد الطرق التي يلجأ إليها علماء هذا العلم في الحكم على الراوي بالتعديل أو التجريح، وذلك من خلال النظر في سماعاته وإلحاقها وبيان طرقها وأقسامها وأثرها.

مشكلة البحث:

قد جُرح عدد من الرواة بإلحاق السماع: فيهم من حُكم عليه بالكذب وفيهم من حُكم بصدقه، مما يعني أن الإلحاق قد يقدح وقد لا يقدح؛ فنحتاج إلى الوقوف على ضوابط القدح بالإلحاق عن طريق البحث وجمع نصوص المحدثين في هذه المسألة.

أهداف البحث:

يهدف هذه البحث إلى تحقيق أهداف عدة، تتمثل فيما يأتي:

١- بيان مكانة السنة النبوية بين العلوم الشرعية باعتبارها أصلًا من الأصول الشرعية في الإسلام، وذلك يحتم على الباحثين دراسة ما يتعلق بسلسلة الرواة الناقلة للحديث للتأكيد على نسبة الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم.

٢- محاولة إثراء المكتبة الحديثية بأحد المواضيع التي تتناول فرعًا من فروع علوم الحديث، والتي لها الأثر في معرفة الرواة من حيث جرحهم وتعديلهم.

٣- بيان ما يتعلق بإلحاق السماع ومعناه ومصطلحاته وأثره وخطورته.

٤- بيان طرق إلحاق السماع عند المحدثين.

٥- بيان أقسام إلحاق السماع وبعض تطبيقاته على الرواة وأثره في الحكم عليهم.

الدراسات السابقة:

لم أقف فيما بين يدي من وسائل البحث المختلفة على دراسة أُفرِدت بالكلام على إلحاق السماع وطرقه وأقسامه وأثره على الراوي.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسلك فيه المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال استقراء نصوص علماء الجرح والتعديل لبيان أثر إلحاق السماع على الحكم على الراوي.

حدود البحث وإجراءته:

تتمثل حدود هذا البحث في تناول إلحاق السماع والتنظير له، وذكر طرقه وأقسامه وأثره على الحكم على الرواة.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: ذكرت فيها أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: تعريف إلحاق السماع ومصطلحاته وخطورته ومكانه.

المبحث الثاني: طرق إلحاق السماع عند الرواة.

المبحث الثالث: أقسام إلحاق السماع وبعض تطبيقاته.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول: تعريف إلحاق السماع ومصطلحاته وخطورته ومكانته

أولا: تعريف إلحاق السماع:

إضافة اسم الراوي إلى أسماء الرواة المسجل سماعهم على طباق[١] السماع.

وهو من أنواع الجرح الذي يُجرح به الراوي المتأخر؛ فالجرح بها نشأ مع ظهور كتابة أسماء السامعين على الكتب.

وقد بيَّن المعلمي ذلك الأمر فذكر أن المتقدمين كانوا يعتمدون على الحفظ، فكان النقاد يعتمدون في النقد عدالة الراوي واستقامة حديثه، فمن ظهرت عدالته، وكان حديثه مستقيمًا: وثَّقوه، ثم صاروا يعتمدون الكتابة عند السماع، فكان النقاد إذا استنكروا شيئًا من حديث الراوي طالبوه بالأصل، ثم بالغوا في الاعتماد على الكتابة وتقييد السماع، فشدد النقاد، فكان أكثرهم لا يسمعون من الشيخ حتى يشاهدوا أصله القديم الموثوق به المقيد سماعه فيه، فإذا لم يكن للشيخ أصل لم يعتمدوا عليه، وربما صرح بعضهم بتضعيفه، فإذا ادعى السماع ممن يستبعدون سماعه منه كان الأمر أشد. ولا ريب أن في هذه الحال الثالثة احتياطًا بالغًا[٢].

ثانيا: مصطلحات الإلحاق:

استخدم المحدثون عدة مصطلحات للدلالة على معنى الإلحاق منها: ألحق لنفسه، ألحق له، ألحق سماعه، زور سماعات أو الطبقة أو الطباق، سمع لنفسه، أدخل عليه، أفسد سماعاته، سماعه مفسود أو فاسد.

---

(١) الطبقة أو الطباق الجماعة المشتركون في شيء خاص، كسماع كتاب مخصوص، ونحوه.
وصورة كتابة السماع أن يقول مثلًا: سمع الكتاب الفلاني على فلان، ويسميه ويسوق نسبه وكنيته بسماعي له على فلان، ويذكر سنده إن لم يكن بالنسخة بقراءة فلان، ويسرد أسماء الجماعة المكملين، ثم المفوتين مبينًا لقدر فواتهم، مميزًا للحاضرين من السامعين من غير إسقاط لأحد منهم لغرض فاسد، ويعين التاريخ، والمكان، وعليه التحري في كل ما يثبته ويجتنب التساهل. محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (٢٠٠١م)، "الغاية في شرح الهداية في علم الرواية". تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم. (ط١، مكتبة أولاد الشيخ للتراث)، (ص٩٦).

(٢) المعلمي، التنكيل، (٤٠٧/١).

ثالثا: خطورة الإلحاق:

قد جَرح المحدثون جمعًا من الرواة بالإلحاق، وعند تأمل الأسباب نجد أنها ترجع إلى أمور:

١. احتمالية كذب الراوي؛ فقد يكون الراوي كاذبًا في ادعاء السماع ملحقًا اسمه كذبًا وزورًا، وقد ظهر هذا في جمع من الرواة.

٢. العادة أن الراوي إذا ألحق اسمه فإن هذا يدل على أنه ليس له أصول لسماعاته، فإن لم يكن له أصول لسماعاته عنده فلا أقل من أن يكون سماعه في أصول غيره من الطبقة التي سمع معها.

ذكر المعلمي وهو يتكلم عن إلحاق ابن بطة العكبري سماعه أن هذا بمقتضى العادة يدل أنه لم يكن لابن بطة أصل بسماعه "المعجم" من البغوي، فإنه لو كان له أصل به لكان اسمه كُتب وقت السماع. فإن كان سمع في ذاك الأصل مع آخر؛ فإنه يكتب سماعهما معًا، فما الحاجة إلى الحك ثم الكتابة مرة أخرى(١).

ولا شك أن ثبوت سماعه بمجرد الدعوى مع صدقه ليس كثبوته بالأصول فهي بينة.

ذكر المعلمي أن ثبوت السماع بمجرد الدعوى مع الصدق ليس في درجة ثبوته بالبينة(٢).

٣. حتى لو قيل بصدقه وسماعه فهل النسخة التي سمع فيها لنفسه توافق النسخة التي سمع بها، فالنسخ قد تختلف.

قال ابن نقطة في ترجمة مكي بن أبي القاسم: "حدثني غير واحد من أصحابنا أن شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر الحافظ استعار منه مكي مائة جزءًا ونحو ذلك، فأعادها إليه بعد يوم أو يومين وعليها طباق السماع، فتكلم فيه بسبب ذلك وقال: **إن كان سمعها فمتى عارض بها النسخ التي سمع منها**"(٣).

---

(١) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٤٣٤هـ)، "آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني". اعتنى به مجموعة من الباحثين. (ط١، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع)، ١٠: ٥٧٨.

(٢) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٤٠٦هـ)، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل". علق عليه: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة. (ط٢، المكتب الإسلامي)، ١: ٤٤٤.

(٣) محمد بن عبد الغني بن أبي بكر ابن نقطة (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد". تحقيق: كمال يوسف الحوت. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية)، (ص٤٥١).

رابعا: مكان الإلحاق:

الإلحاق إما أن يكون على الأصول كأن يشتري أصول بعض الرواة ويلحق اسمه عليها، وإما أن يكون نسخًا يدعي أنه نقل السماع عليها من أصول.

ذكر الحاكم وهو يتكلم عما يحتاج إليه الطالب مع الشيخ أنه يتأمل أصوله: أعتيقة هي أم جديدة، فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها(١).

مثال الإلحاق على أصل:

ذكر الخطيب في أحمد بن علي أبو منصور الأسداباذي المعروف بالمقرئ أنه اشترى وهو عندنا أصل أبي بكر بن شاذان لكتاب التفسير لأبي سعيد الأشج وسمع عليه لنفسه ورأيت التسميع طريًّا بخطه(٢).

مثال الإلحاق على نسخة:

ذكر تميم بن البندنيجي أن أبا الفضل خطيب الموصل ثقة صحيح السماع، أدخل عليه محمد بن عبد الخالق في حديثه أشياء لم يسمعها، وكان قد دخل عليه ولاطفه بأجزاء ذكر أنه نقل سماعه فيها من مثل طراد، والنعالي، وابن البطر، وهؤلاء قد سمع منهم أبو الفضل، فقبلها منه، وحدث بها اعتمادًا على نقل محمد له، وإحسان الظن به، فلما علم كذب محمد طلبت أصول الأجزاء التي حملها إليه، فلم توجد، واشتهر أمره، فلم يعبأ الناس بنقله، وترك خطيب الموصل كلما شك فيه، وحذر من رواية ما شك فيه(٣).

(١) محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم (١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م)، "معرفة علوم الحديث". تحقيق: السيد معظم حسين. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية)، (ص١٦).

(٢) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م)، "تاريخ بغداد". تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي)، ٥: ٥٣٣.

(٣) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي)، ٣٩: ٣٢٤.

المبحث الثاني: طرق إلحاق السماع عند الرواة

الطريقة الأولى: إضافة الاسم حول الطباق:

كأن يلحقه بين الأسطر ومن الأمثلة ذلك ما قاله ابن أبي الحسن البسطامي في علي بن أحمد بن عبيد الله ابن بكار البغدادي المقري الوقاياتي: "كان يلحق اسمه في الأجزاء بخطه بين الأسطر"(١).

الطريقة الثانية: تغيير ورقة الطباق:

ذكر ابن طاهر أنه لما دخل وافر بن الخليل القزويني الري أخذوا في قراءة كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة، فحضرت أول يوم فرأيت الورقة الأولى من الجزء قد قُطعت وكتب عليها بخطه خطًّا طريًّا، فلم نسمع منه الكتاب إلى أن وصل أبو منصور محمد ابن الحسين المقومي فقرأنا عليه الكتاب دفعات، وكان سماعه فيه صحيحًا لا خلاف فيه(٢).

الطريقة الثالثة: الكشط:

والكشط هو سلخ الورق بسكين ونحوها ويعبر عنه بالبشر وبالحك(٣).

ومن الأمثلة على الكشط:

قال ابن النجار في إبراهيم بن محمود الأزجي المقرئ المعروف بابن الخير الحنبلي:" كتبت عنه شيئًا يسيرًا على ضعف فيه، وذلك أني رأيت جزءًا بيده فيه طرق قراءات ادَّعى يحيى الأواني الضرير أنه قرأ بها على عمر بن ظفر المغازلي وأبي الكرم ابن الشهرزوري القرائين، وهي بخطيهما، إلا أن اسم الأواني في جميعها مكتوب على كشط خطًّا ظاهرًا بينًا فأعلمته أنها باطلة مختلقة، وأنه لا يجوز للأواني أن يروي بها ولا لأحد أن يقرأ بها على الأواني، وعرفه الحال وقرأ بها عليه، فذكر لي ولده أنه رجع عن ذلك ومزق الخطوط وأبطلها، فذكرت ذلك القراء فأحضر الجزء بعينه ورأيته على حاله الأول فتعجبت من ذلك ونسأل الله السلامة منه"(٤).

---

(١) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٢٠٠٢م)، "لسان الميزان". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية)، ٤: ١٩٣.

(٢) ابن نقطة، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد"، (ص٦٣).

(٣) زكريا بن محمد زكريا السنيكي (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م)، "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي". تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية)، ٢: ٥٤.

(٤) صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، "الوافي بالوفيات". تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. (بيروت: دار إحياء التراث)، ٦: ٩٢.

وذكر ابن عساكر في أحمد بن مقاتل بن مطلود السوسي أنه لم يكن ثقة كشط شيئًا وغيره(١).

وذكر ابن العديم في ترجمة الأشرف بن الأعز بن هاشم بن القاسم أنه كان يدعي أنه سمع مسند الترمذي من الكروخي... ثم إنه شاهد نسخته من مسند الترمذي وقد بيعت بعد موته، وهي بخط بعض المغاربة، وفي آخرها تسميع يتضمن سماعه للكتاب على الكروخي، ذكر كاتبه أنه بخط الكروخي، وهو مزور بغير شك، فإنه ذكر تاريخ التسميع، وتصفحت الأجزاء من النسخة، فرأيت تاريخ كتابة النسخة **قد كُشِطَ في مواضع عدة وأُصلح**، وظهر لي في النسخة أنها كُتبت بعد تاريخ طبقة السماع- التي شاهدتها، وعزاها أنها بخط الكروخي- بمدة وغطى فضائله التي جمعها بما كان يستعمله من الكذب(٢).

وقد كان للكذابين طرق في إخفاء عملية الكشط:

ذكر الصفدي في بقاء بن أحمد بن أبي شاكر المعروف بابن العليق البغدادي أنه كشط أسماء المشايخ القدماء كأبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري وأبي القاسم هبة الله بن أحمد ابن عمر الحريري وعبد الوهاب الأنماطي وأبي القاسم ابن السمرقندي وأبي محمد يحيى بن علي بن الطراح وأمثالهم، وكتب اسمه موضع كل اسم من هؤلاء **وألقى الجزء الذي فيه الإجازة في البرز فتلون وخفي موضع الكشط**، ثم حمله إلى الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي فنقله ولم يتحقق الصورة، وكذلك نقله عبد الرزاق بن عبد القادر الجيلي واستغفلهما بذلك، وكان الناس يرون هذه الإجازة لنقل هذين الشيخين لها فيعتمدون عليهما، وأخفى تلك الأصول فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربي شيئًا كثيرًا بهذه الإجازة، ثم ظهرت الأصول بعد ذلك وافتضح وظهر للناس كذبه واختلافه ورجعوا عن السماع منه وأبطلوه(٣).

وذكر عمر بن علي القرشي في عبد الرحمن بن زبد الوراق أنه كانت له سماعات لا شك فيها من ابن بيان فمده بعده، ثم حدث عن أبي الغنائم بن أبي عثمان وطراد وغيرهما بأجزاء وكان اسمه في الطبقة **مكشوطًا قد سَتَرَه بالحمرة** وحُوقِقَ فلم يرجع(٤).

---

(١) ابن حجر، "لسان الميزان"، ١: ٣١٣.

(٢) عمر بن أحمد بن هبة الله ابن العديم، "بغية الطلب في تاريخ حلب". تحقيق: سهيل زكار. (بيروت: دار الفكر)، ٤: ١٨٧٥.

(٣) الصفدي، "الوافي بالوفيات"، ١٠: ١١٣.

(٤) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٥: ١٠٣.

وقال محمد بن محمد الحديثي: "أخرج إليّ حمزة بن الكوفي جزءًا عن أحمد بن عثمان ابن الآدمي، فرأيت فيه سماعه مع أبيه، ففرحت به، ثم أخرج إلي جزءًا غيره وجدت فيه سماعه ملحقًا بين الأسطر، ثم نظرت فإذا الجزء الذي كان فيه سماعه مع أبيه من ابن الآدمي، قد كان التسميع بخط أبيه، سمعت وابني فلان، يعني أخًا لحمزة، وقد شدد حمزة الياء من ابني، فصار يقرأ: وابنيَّ وألحق اسمه مع اسم أخيه بعد أن حك موضع اسمه وأصلحه، **وطرح على الجزء دهنًا وترابًا حتى اصفر ليظن أنه تسميع عتيق**، قال: فرددت الجزء عليه وانصرفت"(١).

الطريقة الرابعة: المحو:

والمحو يختلف عن الكشط وهو الإزالة بدون سلخ حيث أمكن، بأن تكون الكتابة في لوح أو رق أو ورق صقيل جدًّا في حال طراوة المكتوب، وأمن نفوذ الحبر بحيث يسود القرطاس(٢).

ومن أمثلته ما ذكره السمعاني في أبي عبد الله محمد ابن أبي الفتح بن محمد ابن أبي القاسم بن محمد بن هارون بن عذار الجلاب: أنه كان شيخًا يزيد في الرقم، ويدعي سماع أجزاء لم يسمعها، وكان يلحق اسمه في الأجزاء **ويمحو اسم بعض الناس**، ويثبت اسمه مكانه، وهو شيخ عامي، غير أنه يفعل في الأجزاء هذا، وربما كان سماعه صحيحًا في ذلك الجزء فيلحق أسمع مع طبقة أخرى، ويكتب اسمه ولم يكن موثوقًا به، وله سماع صحيح لا شك، غير أنه أفسد سماعاته(٣).

(١) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (١٤١٧هـ)، "تاريخ بغداد وذيوله". تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية)، ٨: ١٨١.

(٢) محمد بن عبد الرحمن السخاوي (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي". تحقيق: علي حسين علي. (ط١، مصر، مكتبة السنة)، ٣: ٩٧.

(٣) عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م)، "التحبير في المعجم الكبير". تحقيق: منيرة ناجي سالم. (ط١، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف)، ٢: ٢٦٥.

الطريقة الخامسة: الإصلاح بالقلم:

ذكر الخطيب في محمد بن علي أبي العلاء الواسطي أنه رأى له أصولًا مضطربة، وأشياء سماعه فيها مفسود، إما مصلح بالقلم وإما مكشوط(١).

المبحث الثالث: أقسام إلحاق السماع وبعض تطبيقاته

يمكن أن يقسم الإلحاق إلى قسمين: ألحق بنفسه أو ألحق له.

القسم الأول: ألحق لنفسه:

ومن الأمثلة على من تكلم فيه لأجل إلحاق سماعه:

. أحمد بن محمد، أبو العباس السقطي المعروف بختن الصرصري.

سأل الخطيب البرقانيَّ عن أبي العباس ختن الصرصري؟ فقال: "كان عندي أنه ثقة حتى حدثني أبو بكر بن البقال أنه غلط في روايته، وروى من كتاب لم يكن سماعه فيه صحيحًا، كان السماع محكوكًا، فأنا لا أروي عنه إلا مضمومًا مع غيره"(٢).

. الحسن بن الحسين بن العباس بن الفضل بن المغيرة أبو علي المعروف بابن دوما النعالي.

ذكر الخطيب أنه كان كثير السماع، إلا أنه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكن سماعه(٣).

. عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن أحمد، أبي القاسم الذكواني الأصبهاني.

ذكر يحيى بن مندة أنهم تكلموا في سماعه؛ لأنه ألحق سماعه بسماع جماعة(٤).

. الحسين بن أحمد، أبو عبد الله البزاز يعرف بابن القادسي.

ذكر يحيى بن الحسين العلوي أنه أخرج إليه الحسين بن أحمد ابن القادسي أجزاء كثيرة عن ابن مالك فلم أر في شيء منها له سماعًا صحيحًا إلا في جزء واحد.

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ١٦٢.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٥: ١٢٣.

(٣) المصدر السابق، ٧ : ٣٠٠.

(٤) محمد بن أحمد الذهبي (١٩٩٥م)، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٢ : ٥٨٨.

قال: وكانت أجزاء عتقًا، وقد غير أول كل جزء منها وكتبه بخط طري، وأثبت فيه سماعه"[١].

. إسماعيل بن سعيد، أبو القاسم المعدل.

ذكر الخطيب أن بعض سماعاته كانت صحيحة في كتب أخيه، وبعضها مفسودًا، رأيت إلحاقه لنفسه السماع مع أخيه في جزء عن ابن الأنباري إلحاقًا ظاهرًا بين الفساد، وكذلك رأيته في جزء آخر عن ابن دريد وحدث بالجميع[٢].

. أحمد بن يحيى بن بركة الدبيقي.

يذكر ابن نقطة أنه أفسد نفسه وحك اسم غيره من أجزاء من سنن سعيد بن منصور وأثبت اسم نفسه بخطه وكان سماعه في بعضها من الأنماطي صحيحًا[٣].

. محمد بن علي أبي العلاء الواسطي.

ذكر أبو الفضل الصيرفي أنه رأى لأبي العلاء أصولًا عتقًا سماعه فيها صحيح وأصولًا مضطربة، وسمعته يذكر أن عنده تاريخ شباب العصفري، فسألته إخراج أصله به لأقرأه عليه فوعدني بذلك.

ثم اجتمعت مع أبي عبد الله الصوري فتجارينا ذكره، فقال لي: لا ترد أصله بتاريخ شباب فإنه لا يصلح لك.

قلت: وكيف ذاك؟ فذكر أن أبا العلاء أخرج إليه الكتاب فرآه قد سمع فيه لنفسه تسميعًا طريًّا؛ مشاهدته تدل على فساده[٤].

وذكر الخطيب فيه أنه رأى له أصولًا مضطربة، وأشياء سماعه فيها مفسود. إما مصلح بالقلم وإما مكشوط[٥].

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٨: ٥٣٠.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٧: ٣١٠.

(٣) ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر (١٤١٠هـ)، "إكمال الإكمال". تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى)، ٢: ٦٠١.

(٤) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ١٦٢.

(٥) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ١٦٢.

. محمد بن أحمد بن علي بن الحسين أبي مسلم.

ذكر أبو الحسين العطار أنه ما رأى في أصول أبي مسلم عن البغوي شيئًا صحيحًا غير جزء واحد كان سماعه فيه صحيحًا، وما عدا ذلك مفسودًا[١].

. حمزة بن الحسين، أبو طالب الدلال ويعرف بابن الكوفي.

ذكر محمد بن محمد الحديثي أنه أخرج إليه حمزة بن الكوفي جزءًا عن أحمد بن عثمان ابن الآدمي، فرأيت فيه سماعه مع أبيه، ففرحت به، ثم أخرج إلي جزءًا غيره وجدت فيه سماعه ملحقًا بين الأسطر، ثم نظرت فإذا الجزء الذي كان فيه سماعه مع أبيه من ابن الآدمي، قد كان التسميع بخط أبيه، سمعت وابني فلان، يعني أخًا لحمزة، وقد شدد حمزة الياء من ابني، فصار يقرأ: وابنيَّ وألحق اسمه مع اسم أخيه بعد أن حك موضع اسمه وأصلحه، وطرح على الجزء دهنًا وترابًا حتى اصفر ليظن أنه تسميع عتيق، قال: فرددت الجزء عليه وانصرفت[٢].

. محمد بن أحمد أبو الفتح المصري.

ذكر الخطيب أنه سمع أبا علي الحسن بن أحمد الباقلاني وغيره من أصحابنا يذكرون، أن المصري كان يشتري من الوراقين الكتب التي لم يكن سمعها ويسمع فيها لنفسه[٣].

. مكي بن أبي القاسم بن معالي بن العراد أبو إسحاق.

ذكر ابن نقطة أن غير واحد من أصحابه حدثه أن شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر الحافظ استعار منه مكي مائة جزء، ونحو ذلك، فأعادها إليه بعد يوم أو يومين وعليها طباق السماع فتكلم فيه بسبب ذلك وقال إن كان سمعها فمتى عارض بها النسخ التي سمع منها قلت: وعبد الرزاق ومكي قد سمعا في طبقة واحدة فيحتمل أن يكون مكي قد سمع من الأصول التي عليها تفريغ عبد الرزاق ثم نقل السماع إلى نسخة وعلى هذا لا بأس به[٤].

(١)الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٢: ١٦٨).

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد وذيوله"، ٨: ١٨١.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٢: ٢١٦.

(٤) ابن نقطة، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد"، (ص٤٥١).

. أحمد بن الحسين أبو الحسن المصري.

ذكر الخطيب أن أصول جده كانت عنده، فمنها ما فيه سماعه صحيح، ومنها ما قد سمع فيه لنفسه تسميعًا طريًّا[١].

. أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس القارئ الهمذاني الصوفي.

ذكر الكيا أنه ترك الرواية عنه، لأني رأيت في جزء قد حك اسمًا وجعل اسمه مكانه[٢].

. عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعد السمعاني، أبو المظفر.

ذكر ابن النجار أن سماعاته بخط المعروفين صحيحة، فأما ما كان بخطه فلا يعتمد عليه، فإنه كان يلحق اسمه في طباق إلحاقًا بينًا، ويدعي سماع أشياء لم توجد[٣].

. محمد ابن أبي الفتح بن محمد ابن أبي القاسم بن محمد بن هارون بن عذار الجلاب.

ذكر السمعاني أنه كان شيخًا يزيد في الرقم، ويدعي سماع أجزاء لم يسمعها، وكان يلحق اسمه في الأجزاء ويمحو اسم بعض الناس، ويثبت اسمه مكانه، وهو شيخ عامي، غير أنه يفعل في الأجزاء هذا، وربما كان سماعه صحيحًا في ذلك الجزء فيلحق أسمع مع طبقة أخرى، ويكتب اسمه ولم يكن موثوقًا به، وله سماع صحيح لا شك غير أنه أفسد سماعاته[٤].

أثر الإلحاق على الراوي:

يختلف أثر الالحاق من راوٍ إلى آخر ويمكن تقسيمهم إلى أقسام:

١. من تبيّن كذبه من خلال السؤال.

من عادة المحدثين السؤال عن تاريخ السماع ليعلموا صدق الراوي من كذبه، فقد ذكر ابن المستوفي أن أبا بكر ابن نقطة البغدادي ورد من بغداد ومعه أجزاء نقل عليها سماعه فسمعتها عليه في جماعة. سألته غير مرة عن مولده، فقال: يوم الخميس ثاني عشر رجب من سنة أربع وثلاثين وخمسمائة، وقال: هذا سؤال المحدثين، ليعلموا صدق الشيخ من كذبه[٥].

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٥: ١٧٩.

(٢) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ١ : ٢٧٤.

(٣) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٤ : ٣٣٧.

(٤) السمعاني، "التحبير في المعجم الكبير"، ٢: ٢٦٥.

(٥) المبارك بن أحمد بن المبارك ابن المستوفي (١٩٨٠م)، "تاريخ إربل"، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار. (العراق: وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر)، ١: ١٧١.

ومن الأمثلة على من تبين كذبه عند السؤال عن التاريخ:

ذكر أبو القاسم الأزهري في محمد بن عثمان، أبو الحسن القاضي النصيبي أنه كذاب، أخرج إلينا كتب ابن المنادي وقد كتب عليها سماعه بخطه. فقلت له: متى سمعت هذا الكتاب؟ فقال: في سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة. فقلت: إنما قدمت بغداد بعد الأربعين، فكيف هذا؟ فما رد عليّ شيئًا(١).

ومع ذلك فالنصيبي قد كانت له سماعات صحيحة قبل ظهور كذبه قد سمعها منه جمع قبل ذلك وقد يرونها عنه:

جاء الخطيب البغدادي أبا بكر البرقاني يومًا: فاستأذنته في أن أقرأ عليه، فقال: ما تريد أن تقرأ؟ قلت: شيئًا علقته من تاريخ أبي زرعة وفيه سماعك من القاضي النصيبي.

فعبس وجهه، وقال: كنت عزمت على أن لا أحدث عنه ولكني أسامحك أنت خاصة في بابه، وأذن لي فقرأت عليه.

سمعت أبا الحسن أحمد بن علي البادا ذكر القاضي النصيبي، فقال: كنت أحدث عنه حتى نهاني جماعة من أصحاب الحديث عن الرواية عنه فلم أحدث عنه بعد، وضعف البادا أمره جدًّا، حدثني حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق، قال: سمعت من القاضي النصيبي تاريخ أبي زرعة وكان سماعه إياه صحيحًا من أبي الميمون البجلي عن أبي زرعة، وكان أمر النصيبي في وقت سماعنا هذا الكتاب منه مستقيمًا، ثم فسد بعد ذلك(٢).

٢. من ألحق بتقليد خط الكاتب الأول.

وهذا يعد من الكذب والتزوير.

ذكر المعلمي أن المحدثين جرت عادتهم بكتابة السماع وأسماء السامعين في كل مجلس، فمن لم يسمع له في بعض المجالس دل ذلك على أنه فاته، فلم يسمعه. فإذا ادعى بعد ذلك أنه سمعه ارتابوا فيه، لأنه خلاف الظاهر. **فإذا زاد فألحق اسمه أو تسميعه بخط يحكي به خط كاتب التسميع الأول قالوا: زور**(٣).

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ٨٣.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ٨٣.

(٣) المعلمي، "آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني"، ١٠: ٣٩١.

ومن الأمثلة على هذا:

ذكر ابن العديم في عبيد الله بن علان الخزاعي أبو الفضل الواسطي أنه كان يدعي أنه سمع من أبي الوقت وطبقته فسألته أن يريني شيئًا من سماعه فأحضر إليّ طباقًا مزورة بخطه.

وذكر أيضًا أنه كان يزور الطبقة ويزور خط الشيخ بخط نفسه وكان كثير التخليط قليل الديانة(١).

وذكر ابن نقطة في أبي بكر محمد بن الحسن بن هبة الله أنه كان كذابًا، كان شيخنا أبو محمد بن الأخضر يضعفه، وسألت عنه أبا الفتوح بن الحصري بمكة فقال لي: كان رجل سوء يزور الطباق(٢).

وجاء في ترجمة أحمد بن سعيد العسكري أبو الحارث: "وكان يزور الطباق"(٣).

وذكر القاضي أبو المحاسن القرشي أنه كان غير ثقة وكذبه بن نقطة وابن الدبيثي وابن الأخضر وابن النجار(٤).

وذكر الخطيب في عبد الملك بن عمر الرزاز أنه رأى له أصولًا محككة وسماعاته فيها ملحقة(٥).

وأخبر الذهبي عنه أنه متهم بتزوير سماعه(٦).

وإذا كان للراوي سماع وقد ألحق بخط شابه خط الكاتب الأول فهو تدليس قبيح وإن كانت هذه الحالة نادرة:

ذكر الخطيب في الحسن بن الحسين أبو علي المعروف بابن دوما النعالي أنه كتب عنه، وكان كثير السماع إلا أنه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكن سماعه.

(١) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٤: ١٠٧.

(٢) ابن نقطة، "إكمال الإكمال"، ٣: ٢٥٢.

(٣) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ١: ١٠١.

(٤) ابن حجر، "لسان الميزان"، ١: ١٧٨.

(٥) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٢: ١٩٠.

(٦) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "المغني في الضعفاء". تحقيق: نور الدين عتر، ٢: ٤٠٧.

وذكر أيضًا أنه ذكر لمحمد بن علي الصوري جزءًا من حديث الشافعي كان حدثنا به ابن دوما، فقال الصوري: لما دخلت بغداد رأيت هذا الجزء وفيه سماع ابن دوما الأكبر، وليس فيه سماع أبي علي، ثم سمع فيه أبو علي لنفسه، وألحق اسمه مع اسم أخيه(١).

علق المعلمي على ذلك فذكر أنه من الجائز أنهم كانوا يحضرونه مع أخيه ولم يكتبوا إسماعه؛ لصغره، فرأى أنه كان مميزًا، وأن له حق الرواية بذلك، **فإن كان كتب بخطه العادي أنه سمع، فلعله صادق، وإن كان قلد خط كاتب السماع الأول إيهامًا أنه كتب سماعه في المجلس، فهذا تدليس قبيح**، قد يكون استجازه بناءً على ما يقوله الفقهاء في مسألة: الظفر(٢) ونحوها، بعلة أنه لا يصل إلى حقه إلا بذلك(٣). اهـ.

وقد كانوا يقابلون الخطوط حتى يكشفوا الكذابين المزورين:

في ترجمة مسعود بن الحسين بن هبة الله أبو المظفر الشيباني، الحلي الضرير المقرئ.

قال أحمد بن أحمد بن البندنيجي: كان ابن هبيرة الوزير، قد قرأ بالروايات على مسعود الحلي وأسندها عنه في كتاب الإفصاح عن قراءته على ابن سوار.

وجمع الناس لسماع الكتاب، وكان القارئ ابن شافع، فقال لي شيخنا أبو الحسن البطائحي الضرير: خذ بيدي واحملني إلى هناك، ففعلت، وكان مجلسًا حافلًا.

ولم يكن البطائحي يومئذ مشهورًا، ولا له ما يتجمل به، فأقعدته في غمار الناس(٤)، وقعدت معه، فلما قال ابن شافع: وأما رواية عاصم فإنك قرأت بها على مسعود بن الحسين.

قال: قرأت على ابن سوار، قام البطائحي فقال: هذا كذب، ورفع صوته.

ثم قال: قم بنا. فأخذت بيده وخرجنا، فتكلم الناس، ووصل الحديث إلى الوزير، فطلب البطائحي، قال: فأتينا دار الوزير، وهو خائف نادم على كلمته، فأدخلوه من باب النساء، وجلست أنتظره.

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٨: ٢٥٥.

(٢) مسألة الظفر بالحق وهي: "إذا قدر من له حق على غيره يتوصل على أخذ شيئه فله أخذه، علم غريمه أو لم يعلم". «جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر» (٧/ ٣٦٤)

(٣) المعلمي، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (١٠/ ٣٨٦).

(٤) يقال: دَخَلَ فِي غِمَارِ النَّاسِ، وَهِيَ زَحْمَتُهُمْ، وَسُمِّيَتْ لِأَنَّ بَعْضًا يَسْتُرُ بَعْضًا. «مقاييس اللغة» (٣٩٣/٤)

وطلب مسعود فأحضر، وعليه الطرحة [١] على عمامته، قال: ثم خرج البطائحي، فأعطاني مفتاح منزله، **وأمرني بإحضار نسخته بكتاب المستنير، وهي بخط أبي طاهر بن سوار**، فأتيته بها، فدخل بها.

ثم خرج مسعود بعد ساعة، وهو مشوش الطرحة، يسوق نفسه سوقًا، ثم خرج بعده البطائحي، وعليه خلعة ثم جاء الناس يهنئونه.

فسأله ابن شافع: ما جرى لك عند الوزير؟ قال: قال لي: ما الكلام الذي قلته؟ قلت: يا مولانا إن مسعودًا لم يلقَ ابن سوار، والخط الذي بيده مزور، بخط ابن رويح الكاتب.

وكان خطه شبيهًا بخط ابن سوار، وكان يكتبه للناس بالأجرة، **وأحضرت المستنير بخط مؤلفه فقابل الوزير بين الخطين، فبان الفرق.**

فأمر بإحضار مسعود، وسأله: متى دخلت بغداد؟ فذكر أنه في سنة كذا فقلت: هذا بعد موت ابن سوار بكثير[٢].

٣. من ألحق بخط نفسه الواضح.

فهذا القسم إن لم يتبين كذبه وكانت له سماعات صحيحة غير الملحقة فإنه يروى عنه من سماعاته الصحيحة.

كأن يقرأ عليه من أصل بخط غيره ومن الأمثلة على هذا:

قيل في عبدك بن علي الصفار أنه ألحق اسمه في جزء لم يسمعه.

فقد ذكر السمعاني أنه لما عزم على الخروج إلى نيسابور، كتب صاحبنا أبو علي الوزير الدمشقي أسماء شيوخها على رقعة وأملى علي وكتبتها، فلما ذكر عبدك بن علي هذا قال لي: **لا يقرأ عليه إلا من أصل فيه التسميع بخط من يعتمد عليه.** وأراد بذلك أن فيه تخليطًا وقلة اعتماد[٣].

---

(١) وَهُوَ كسَاء يلقى على الْكَتف وَاسْتعْمل حَدِيثا بِمَعْنى غطاء يطْرَح على الرَّأْس والكتفين وَمِنْه طرحة الْعَرُوس. «المعجم الوسيط» (٢/ ٥٥٣)

(٢) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٤٠٤هـ)، "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار". تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة)، (ص٢٩٣).

(٣) السمعاني، "التحبير في المعجم الكبير"، ١: ٥١٣.

وكان ضياء الدين المقدسي يروي عن أحمد بن يحيى بن بركة الديبقي ويقول: "أخبرنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن بركة بن محفوظ الديبقي من أصل سماعه الصحيح قبل تغيره"(١).

وذكر أبو الغنائم النرسي في الحسين بن أحمد ابن القادسي أنه كان يسمع لنفسه، وله سماع صحيح، منه جزء الكديمي، وجزء من حديث القعنبي، وأجزاء من (مسند الإمام أحمد)، سمعنا منه(٢).

وذكر السمعاني في أبي عبد الله محمد ابن أبي الفتح بن محمد ابن أبي القاسم بن محمد ابن هارون بن عذار الجلاب أنه سمع منه مجلسًا من إملاء أبي عبد الله بن مندة. **سمعت منه من أصل سماعه بخط غيره**"(٣).

أو الرواية عنه مضمومًا إلى غيره:

سأل الخطيبُ البرقانيَّ عن أبي العباس ختن الصرصري؟ فقال: "كان عندي أنه ثقة حتى حدثني أبو بكر بن البقال أنه غلط في روايته، وروى من كتاب لم يكن سماعه فيه صحيحًا، كان السماع محكوكًا، فأنا لا أروي عنه إلا مضمومًا مع غيره(٤).

حكم رواية ما ألحق لنفسه فيه:

إذا ثبتت عدالة الراوي وأمانته ثم وجد أنه ألحق لنفسه فإنه يقبل منه ويروى عنه، ويكون إلحاقه من باب نقل السماع على النسخة من الأصول لا من باب الكذب في ادعاء السماع.

في ترجمة الحسن بن علي بن محمد أبو علي التميمي الواعظ المعروف بابن المذهب.

ذكر الخطيب أنه كتب عنه، وكان يروي عن ابن مالك القطيعي مسند أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحًا إلا في أجزاء منه، **فإنه ألحق اسمه فيها**(٥).

---

(١) المقدسي، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، "الأحاديث المختارة المسماة المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما". دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. (ط٣، بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع)، ٢: ١١.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (ط٣، مؤسسة الرسالة)، ١٨: ١١.

(٣) السمعاني، "التحبير في المعجم الكبير"، ٢: ٢٦٥.

(٤) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٥ : ١٢٣.

(٥) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٨: ٣٩٣.

وأجاب ابن الجوزي عن كلام الخطيب فذكر أن هذا لا يوجب القدح؛ لأنه إذا تيقن سماعه للكتاب جاز أن يكتب سماعه بخطه لإجلال الكتب، والعجب من عوام المحدثين كيف يجيزون قول الرجل أخبرني فلان ويمنعون إن كتب سماعه بخط نفسه أو إلحاق سماعه فيها بما يتيقنه، ومن أين له إنما كتب لم يعارض به أصلًا فيه سماعه(١).

ودافع الذهبي عنه فذكر أن إلحاق اسمه من باب نقل ما في بيته إلى النسخة، لا من قبيل الكذب في ادعاء السماع، وفي ذلك نزاع، وما الرجل بمتهم(٢).

وقال ابن حجر: "ولعل ما ذكره الخطيب أنه ألحقه كان يعرف أنه سمعه أو رواه بالإجازة"(٣).

وذكر المعلمي أن المحدثين جرت عادتهم بكتابة السماع وأسماء السامعين في كل مجلس، فمن لم يسمع له في بعض المجالس دل ذلك على أنه فاته، فلم يسمعه. فإذا ادعى بعد ذلك أنه سمعه ارتابوا فيه، لأنه خلاف الظاهر. فإذا زاد فألحق اسمه أو تسميعه بخط يحكي به خط كاتب التسميع الأول قالوا: زوّر. والظاهر أن هذا لم يقع من ابن المذهب، ولو كان وقع لبالغ الخطيب في التشنيع، وإنما ألحق ما ألحق بخطه الواضح. **ولا ريب أن من استيقن أنه سمع جاز له أن يخبر أو يكتب أنه سمع، وأن من ثبتت عدالته وأمانته ثم ادعى سماعًا ولا معارض له، أو يعارضه ما مر ولكن له عذر قريب كأن يقول: فاتني أولًا ذلك المجلس وكان الشيخ يعتني بي فأعاده لي وحدي، ولم يحضر كاتب التسميع = فإنه يقبل منه.** ولعل هذا هو الواقع، فقد دل اعتماد الخطيب عليه في كتاب "الزهد" كما يأتي واقتصاره في الحكم على قوله: "ليس بمحل للحجة" أنه كان عنده صدوقًا(٤).

وذكر أحمد بن الحسن بن خيرون أنه رأى كتاب ابن بطة بمعجم البغوي في نسخة كانت لغيره، وقد حك اسم صاحبها، وكتب اسمه عليها(٥).

---

(١) عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م)، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. (ط١، بيروت: دار الكتب العملية)، ١٥: ٣٣٧.

(٢) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٧: ٦٤٣.

(٣) ابن حجر، "طبقات المدلسين"، (ص٣٠).

(٤) المعلمي، "آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني"، ١٠: ٣٩١.

(٥) الخطيب، "تاريخ بغداد وذيوله"، ١٠: ٣٧٢.

أجاب ابن الجوزي عن ذلك، ودافع عن ابن بطة بقوله: "انظر إلى طعن المحدثين أتراه إذا حصلت للإنسان نسخة فحك اسم صاحبها وكتب سماع نفسه وهي سماعه أيوجب هذا طعنًا؟ ومن أين له أنه لم يعارض بهذا أصل سماعه؟"(١).

وتكلم ابن ناصر في المعمر بن محمد الأنماطي، أبو نصر البيع فذكر أنه ضعيف ألحق سماعه في جزأين من تاريخ الخطيب.

فقلت له: لم فعلت هذا؟ قال: لأني سمعت الكتاب كله".

علق الذهبي على ذلك فذكر أنه لا وجه لتضعيفه(٢).

وتكلم الحافظ ابن ناصر في محمد بن الحسين بن بندار الأستاذ، أبو العز الواسطي القلانسي فذكر أنه ألحق أبو العز سماعه في جزء من كتاب هاءات الكناية، لعبد الواحد بن أبي هاشم من أبي علي بن البناء، بعد أن لم يكن سماعه فيه.

علق الذهبي على ذلك فذكر أن بعض الناس يترخص في مثل هذا، إذا تيقن سماعه للجزء من ذلك الرجل(٣).

وذكر أيضًا أنه لعله ألحقه من ثبته(٤).

وتكلم الحافظ ابن النجار، في شيخه (عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعد عبد الكريم السمعاني) فذكر أنه كان يلحق اسمه في طباق لم يكن اسمه فيها إلحاقًا ظاهرًا(٥).

فاعتذر عنه ابن حجر، وذكر أن هذا الذي قاله ابن النجار فيه **لا يقدح بعد ثبوت عدالته وصدقه**، أما كونه كان يلحق اسمه في الطباق، فيجوز أنه كان يحقق سماعه(٦).

ويزيد في صدق الراوي وقبول ما ألحق لنفسه بعض القرائن وهي كالآتي:

---

(١) ابن الجوزي، "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم"، ١٤: ٣٩٢.

(٢) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٤: ١٥٨.

(٣) الذهبي، "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار"، (ص٢٦٤).

(٤) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٣: ٥٢٥.

(٥) زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني (١٤٣٢هـ- ٢٠١١م)، "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة". تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. (ط١، صنعاء اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة)، ٦: ٣٣٠.

(٦) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٥: ١٦١.

١. عدم إلحاق اسمه في كتب أخرى سمعها وقد فاته شيء منها.

ذكر ابن نقطة في دفاعه عن ابن المذهب أن مسندي فضالة بن عبيد وعوف بن مالك لم يكونا في كتاب أبي علي وكذلك أحاديث من مسند جابر بن عبد الله لم توجد في نسخته رواها الحراني عن أبي بكر بن مالك، **ولو كان يلحق اسمه كما زعم لألحق ما ذكرناه أيضًا**(١).

٢. إذا روى النقاد ما ألحقه وقبلوه.

ذكر ابن نقطة في دفاعه عن ابن المذهب أن الحافظ أبا الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون ذكر في تاريخ وفيات شيوخه أبو علي الحسن بن علي بن المذهب توفي ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة تاسع عشرين شهر ربيع الآخر من سنة أربع وأربعين وأربعمائة، حدث عن ابن مالك بمسند أحمد عن ابن ماسي وعن جماعة وحدث أيضًا بزهد أحمد بن حنبل سمعت منه الجميع، وسمع ابن أخي زهد أحمد منه، وُلد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وكفاك بأبي الفضل بن خيرون ثقةً ونبلًا، قال أبو طاهر أحمد بن محمد الحافظ السلفي كان ابن خيرون يحيى بن معين وقته(٢).

٣. إذا عرف الملحق بكثرة السماع.

ذكر ابن النجار في دفاعه عن السمعاني أن من كان بهذه الكثرة؛ لا ينكر عليه أن يلحق اسمه بعد تحقق سماعه، والله أعلم(٣).

٤. عدم التفات النقاد للطعن الموجه له.

ذكر الخطيب أن أبا طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق قال له: لم يكن الأدمي هذا صدوقًا في الحديث، كان يسمع لنفسه في كتب لم يسمعها، فسألت البرقاني عن الأدمي، فقال: ما علمت عنه إلا خيرًا(٤).

(١) ابن نقطة، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد"، (ص٢٣٣).
(٢) ابن نقطة، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد"، (ص٢٣٥).
(٣) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٤: ٣٣٨.
(٤) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٢: ٢٠٨.

فعلق المعلمي على ذلك فذكر أن عدم التفات البرقاني إلى كلام حمزة يدل على أنه لم يعتد به؛ لأن حمزة لم يبين أي كتاب ألحق الآدمي سماعه فيه ولم يسمعه، ومن أين علم حمزة أنه لم يسمعه؟[١].

القسم الثاني: من ألحق له:

صورته: أن يضيف أحد اسم الشيخ في طباق السماع كأن يأتيه بأجزاء يدعي أنه نقل السماع عليها من أصول صحيحة.

ومن الأمثلة على من ألحق له:

في ترجمة محمد بن عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر اليوسفي، أخو أبي الحسين عبد الحق، ذكر تميم بن البندنيجي أن أبا الفضل خطيب الموصل ثقة صحيح السماع، أدخل عليه محمد بن عبد الخالق في حديثه أشياء لم يسمعها، وكان قد دخل عليه ولاطفه بأجزاء ذكر أنه نقل سماعه فيها من مثل طراد، والنعالي، وابن البطر، وهؤلاء قد سمع منهم أبو الفضل، فقبلها منه، وحدث بها اعتمادًا على نقل محمد له، وإحسان الظن به، فلما علم كذب محمد طلبت أصول الأجزاء التي حملها إليه، فلم توجد، واشتهر أمره، فلم يعبأ الناس بنقله، وترك خطيب الموصل كلما شك فيه، وحذر من رواية ما شك فيه[٢].

وذكر الذهبي أنه كان أبو بكر الحازمي إذا روى عنه، قال: أخبرنا من أصله العتيق، يحترز بذلك مما زور له وغيره محمد بن عبد الخالق اليوسفي، فلما بين المحدثون للخطيب ذلك، رجع عما رواه بنقل محمد، وخرج لنفسه تلك "المشيخة" من أصوله[٣].

وذكر عمر بن المبارك بن شهلان أنه لم يكن أبو البقاء بن طبرزد ثقة، كان كذابًا يضع الناس أسماءهم في الأجزاء، ثم يذهب فيقرأ عليهم[٤].

وذكر ابن السمعاني في ترجمة المبارك بن عبد الوهاب الشيباني القزاز أنه سمع رزق الله وجماعة وطلب ثم قال: فاتفق أن أبا البقاء بن طبرزد أخرج سماعه في جزء ابن كرامة عن

(١) المعلمي، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، ٢: ٦١٨.
(٢) الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٣٩: ٣٢٤.
(٣) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٥: ٣١٢.
(٤) الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٣٧: ١٢٢.

التميمي، وسمع له بخطه وقرأه عليه، فطُولب بالأصل فتعلل وامتنع فشنع عليه الطلبة وظهر أمره.

ثم بعد ذلك أخرج أبو القاسم بن السمرقندي سماع الشيخ بخط ثقة، فإذا الطبقة التي سمع أبو البقاء له معهم جماعة مجاهيل ففرح أبو البقاء فقلت له: لا تفرح، فالآن ظهر أن التسميع الأول كان باطلًا، واتفق أن الشيخ أقر أن الجزء كان له وأن أبا البقاء أخذه ونقل له فيه(١).

طرق كشف الإلحاق في هذه الحالة:

إذا كان الإلحاق على أجزاء ادعى أنه نقل السماع عليها من أصول فإنه يمكن كشفه بالطرق التالية:

١. المطالبة بالأصل.

قد يطالب الملحق بالأصل فيتبين أنه لا وجود للأصل فيظهر كذبه.

ذكر ابن النجار في عبد العزيز بن عبد الملك الشيباني الدمشقي الحافظ أنه كان لا يتحرى في الحديث، ونقل سماعات على مسند السراج لشيوخنا، **ثم طُولب بالأصل فأحال على مواضع طلبت فلم توجد** واختلف كلامه فتركنا رواية هذا المسند عمن نقل سماعهم(٢).

٢. سؤال الشيخ – الذي ألحق له – عن سنة سماعه.

فقد يسأل الشيخ الملحق له عن سنة سماعه فيذكر سنة قد توفي شيخه قبلها فيظهر خطؤه وكذب الذي ألحق له.

جاء في ترجمة أحمد بن علي بن الحسين بن زكرياء الطريثيثي أبو بكر الصوفي المعروف بابن زهراء أن إسماعيل بن السمرقندي ذكر أنه: دخلت على ابن زهراء وهو يقرأ عليه جزءًا لابن رزقويه، فقلت: متى ولدت؟

قال: سنة اثنتي عشرة.

فقلت: فابن رزقويه في هذه السنة توفي!

وأخذت الجزء، وضربت على التسميع، فقام وخرج من المسجد(٣).

(١) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٤: ٣١.

(٢) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٤: ٣٥.

(٣) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٩: ١٦١.

٢. النظر في أصول الطبقة التي ألحق الاسم معهم:

العادة أن يلحق الاسم مع أسماء رواة معروفين لهم أصول، فإذا نظرنا في أصولهم أو أصول من فوقهم قد يكشف كذب الملحق أو صدقه.

ذكر الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي في أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو بكر العلوي الزيدي المروزي الشافعي الواعظ أنه ارتاب ببعض سماعه، فكتبت إلى أبي سعد ابن السمعاني، فكتب إلي أنه وجد سماعه على أصول الكراعي والناقدي[١].

. أثر الإلحاق على الملحق له:

وأما أثر الإلحاق على الشيخ الملحق له فإنه إذا كان الإلحاق بأمره ورضاه فهو كالملحق:

ذكر ابن النجار في بقاء بن أحمد بن أبي شاكر المعروف بابن العليق البغدادي: أن من أعجب الأشياء أنني وجدت جزءًا فيه رباعيات الشافعي تخريج الدارقطني له، وكان الجزء بخط الدارقطني وعليه طبقة سماع على أبي الفتح بن البطي وأبي علي بن الرحبي فيها أسماء جماعة منهم: بقاء ابن أبي شاكر بن العليق وكاتب الطبقة بخط عبد الله بن محمد بن جرير، فنقلت من ذلك الجزء أحاديث ومضيت إلى بقاء إلى رباطه بشارع الدقيق وقرأتها عليه سنة ست مائة، ومضى على ذلك سنون، فلما كان في سنة إحدى وثلاثين وست مائة وقع بيدي أصل أبي علي بن الرحبي بذلك الجزء وعليه طباق كثيرة، وفيه تلك الطبقة بعينها، فتأملتها فلم أجد فيها اسم بقاء من دون الجماعة كلهم، فشككت في سماعه وطلبت الأصل الذي بخط الدارقطني، وتأملت تلك الطبقة التي عليه بخط ابن جرير، وأمعنت النظر فيها فإذا هي بخط ولد عبد الله بن جرير واسمه محمد، وكان يكتب شبيهًا بخط أبيه، وإذا هو اجتهد في التشبيه بخط أبيه، **فثبت عندي بمقتضى الحال أنه فعل ذلك بإشارة بقاء، فضربت على سماعي منه وأبطلته، ولا أروي عنه إن شاء الله تعالى شيئًا فإنه لا تحل الرواية عن مثله**[٢].

(١) علي بن الحسن ابن عساكر، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م)، "تاريخ دمشق"، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (دمشق: دار الفكر)، ٧١: ٢٦٠.

(٢) الصفدي، "الوافي بالوفيات"، ١٠: ١١٣.

وأما إذا كان الملحق غيره فلا ذنب للشيخ بذلك، لكن يترك ما ألحق له ويروى عنه من صحيح سماعاته.

جاء في ترجمة علي بن عمر بن محمد الحميري المعروف بالسكري أن الأزهري ذكر أنه صدوق كان سماعه في كتب أخيه، لكن بعض أصحاب الحديث قرأ عليه شيئًا منها لم يكن فيه سماعه وألحق فيه السماع، وجاء آخرون فحكوا الإلحاق وأنكروه، وأما الشيخ فكان في نفسه ثقة(١).

وذكر عبد العزيز الأزجي أنه كان صحيح السماع، ولما أضر قرأ عليه بعض طلبة الحديث شيئًا لم يكن فيه سماعه ولا ذنب له في ذلك(٢).

وذكر الأزجي أيضًا أنه سمع منه وهو صحيح البصر، أو كما قال(٣).

وقد علق المعلمي على ذلك فذكر أن حاصل القصة أن الرجل لم يكن يحفظ وكان سماعه مقيدًا في كتب أخيه، وكان من الكتب ما لم يقيد سماعه فيه، فلما عمي كان يخرج الكتب فينظر المحتاطون ما سماعه فيه فيقرؤونه عليه، فاتفق أن جاء بعض من لا خير فيه فطلب إخراج الكتب، فاتفق أن رأى جزءًا ليس عليه سماع الشيخ، فعلم أنه لم يروه قبل ذلك، فألحق فيه سماعًا للشيخ، والشيخ لا يدري، وقال للشيخ: أحب أن أقرأ عليك هذا الجزء فإن سماعك فيه. فظنه الشيخ صادقًا فقال: اقرأ؛ ثم عثر أهل الحديث على ذاك الجزء، فمنهم من لم يحقق كالبرقاني ظن أن ذلك الإلحاق برضا الشيخ فتكلم فيه، ومنهم من حقق، فعلم أن الشيخ بريء من ذلك كما رأيت. فالقول فيه أن ما سمعه منه قبل عماه الصحيح، فأما بعد عماه فما رواه عنه المحتاطون كالخلال، أو سمع منه بحضرة واحد من المحتاطين فهو صحيح. والله أعلم(٤).

وذكر ابن حجر في أحمد بن علي بن بدران الحلواني المقري أنه صدوق ضعفه ابن ناصر انتهى. والسبب الذي ضعفه ابن ناصر به لا ذنب له فيه؛ فإن بعض الطلبة نقل له

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٣: ٤٩٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) السابق.
(٤) المعلمي، التنكيل، ١ : ٣٦٥.

على كتاب الترغيب لابن شاهين فحدث به ثم ظهر أنه باطل فرجع عنه، حكى ذلك ابن النجار في تاريخه ونقل كلام بن ناصر فيه[١].

وها هو أحمد بن علي بن الحسين بن زكرياء الطريثيثي ممن ألحق له ولم يترك، بل رووا عنه من صحيح سماعاته:

ذكر الذهبي أن السلفي كان يقول فيه: "أنا الطريثيثي من أصل سماعه"[٢].

وذكر السبكي أنه لم يكن الرجل يكذب وليس فيه غير ما قاله ابن السمعاني لما أدخل عليه، ولا يوجب ذلك قدحًا فيه ولا ردًّا لما صح من سماعاته، ولهذا كان السلفي يقول: أخبرنا الطريثيثي من أصل سماعه... ولو كان كذابًا لم يرو عنه[٣].

وقد لا يؤثر الإلحاق على الشيخ الملحق له وذلك في حالتين:

١. إذا كان عند الشيخ معرفة وتمييز لما صح من سماعاته وما ألحق له.

فقد يعرف الشيخ ذلك فينبه من يريد القراءة عليه.

ذكر الخطيب أن بعض أصحابه حدثه أنه دفع إلى علي بن أحمد الرزاز بعد أن كف بصره جزءًا بخط أبيه فيه أمالي عن بعض الشيوخ، وفي بعضها سماعه بخط أبيه العتيق، والباقي فيه تسميع له بخط طري.

فقال: انظر سماعي العتيق فاقرأه علي، وما كان فيه تسميع بخط طري، فاضرب عليه، فإني كان لي ابن يعبث بكتبي، ويسمع لي فيما لم أسمعه، أو كما قال[٤].

وقد يرزق الشيخ شيئًا من الحفظ والتمييز فيميز بين ما سمعه وما لم يسمعه ولو أضر فلا يقبل التلقين:

ذكر ابن عساكر أنه سمع أبا محمد بن الأكفاني يذكر أن القاضي أبا عبد الله قد أضر بصره في آخر عمره، وكانت عنده أجزاء عمره وكانت عنده أجزاء مسموعة له نحو بضعة عشر جزءًا، وأنه اختلط بها جزء لم يكن مسموعًا له، فقرأه عليه بعض أصحاب الحديث

(١) ابن حجر، "لسان الميزان"، ١: ٢٢٧.

(٢) الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٣٤: ٢٤٨.

(٣) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (١٤١٣هـ)، "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو. (ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع)، ٤: ٤٠.

(٤) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٣: ٢٣٤.

فقال: ليس هذا بمسموع لي! لأنه لم يعرف من متونه شيئًا، كأنه كان يعرف متون جميع سماعاته، فنظر فيه فلم يوجد سماعه فيه فأمر بالجزء فطرح في البركة أو كما قال[١].

فالمشكلة تكون عندما يقبل التلقين ويروي ما لُقِّن به:

ذكر الصفدي في ترجمة أحمد بن علي بن الحسين بن زكرياء الطريثيثي أبو بكر الصوفي المعروف بابن زهراء أنه كانت سماعاته صحيحة، إلا ما أدخله عليه أبو علي الحسن بن محمد الكرماني فتقبله ورواه[٢].

٢. إذا لم يحدث بشيء مما ألحق له.

قد لا يحدث الشيخ بشيء مما ألحق له وفي هذه الحالة لا أثر للإلحاق عليه.

ذكر ابن نقطة في ابن اللتي أبو المنجى عبد الله بن عمر البغدادي أن سماعه صحيح، وله أخ زور لأخيه عبد الله إجازات من ابن ناصر وغيره، وإلى الآن ما علمته روى بها شيئًا، وهي إجازة باطلة، وأما الشيخ فشيخ صالح، لا يدري هذا الشأن ألبتة.

وقد عقب الذهبي على ذلك فقال: "وما روى من المزور له شيئًا"[٣].

(١) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ١٤: ٢٦٩.

(٢) الصفدي، "الوافي بالوفيات"، ٧: ١٣٤.

(٣) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٢٣: ١٧.

الخاتمة

بعد بيان مسألة إلحاق السماع وطرقه وأقسامه وأثره، يتبين بعض النتائج، والتوصيات، وبيانها فيما يأتي:

أولا: النتائج:

١. لا غنى للمشتغلين بالحديث وعلومه عن معرفة قواعد الجرح والتعديل ومراتبها التي بينها العلماء في تضاعيف كتبهم؛ لتبين حال الرواة من حيث العدالة والضبط؛ للحكم على الحديث صحةً وضعفًا.

٢- أن المحدثين قد جرحوا جمعًا من الرواة بإلحاق السماع لعدة أسباب معروفة.

٣- إذا ثبتت عدالة الراوي وأمانته ثم وجد أنه ألحق لنفسه فإنه يقبل منه ويروى عنه، ويكون إلحاقه من باب نقل السماع على النسخة من الأصول لا من باب الكذب في ادعاء السماع.

٤- أن أثر الإلحاق على الشيخ الملحق له أنه إذا كان الإلحاق بأمره ورضاه فهو كالملحق.

ثانيا: التوصيات:

١- على المؤسسات العلمية القيام بجمع القضايا التي لها الأثر على الرواة جرحًا وتعديلًا في موسوعة علمية مختصة، وحصر الرواة الذين تنطبق عليهم هذه القضايا.

٢- على الباحثين في علوم الحديث- خاصة طلبة الماجستير والدكتوراه- بالجامعات المختلفة أن يبحثوا عن مثل هذه القضايا وتقديمها في أطروحاتهم.

٣- تناول كتاب واحد من الكتب التي جمعت الرواة وتناولتهم بالجرح والتعديل ككتاب ابن أبي حاتم وميزان الاعتدال للذهبي وغيرهما وتطبيق هذه القضايا على الرواة الذين وردوا في هذه الكتب.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

المصادر والمراجع

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م)، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. (ط١، بيروت: دار الكتب العملية).

ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله، "بغية الطلب في تاريخ حلب". تحقيق: سهيل زكار. (بيروت: دار الفكر).

ابن المستوفي، المبارك بن أحمد بن المبارك (١٩٨٠م)، "تاريخ إربل"، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار. (العراق: وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر).

ابن عساكر، علي بن الحسن (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م)، "تاريخ دمشق"، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (دمشق: دار الفكر).

ابن قطلوبغا، زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني (١٤٣٢هـ- ٢٠١١م)، "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة". تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. (ط١، صنعاء اليمن: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة).

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، "التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد". تحقيق: كمال يوسف الحوت. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية).

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر (١٤١٠هـ)، "إكمال الإكمال". تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى).

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد (١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م)، "معرفة علوم الحديث". تحقيق: السيد معظم حسين. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (١٤١٧هـ)، "تاريخ بغداد وذيوله". تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م)، "تاريخ بغداد". تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي).

الذهبي، محمد بن أحمد (١٩٩٥م)، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. (بيروت: دار الكتب العلمية).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٤٠٤هـ)، "معرفة القراء الكبار على الطبقات

والأعصار". تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م)، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "المغني في الضعفاء". تحقيق: نور الدين عتر.

الذهبي، محمد بن أحمد، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (ط٣، مؤسسة الرسالة).

السبكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (١٤١٣هـ)، "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو. (ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي". تحقيق: علي حسين علي. (ط١، مصر، مكتبة السنة).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠١م)، "الغاية في شرح الهداية في علم الرواية". تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم. (ط١، مكتبة أولاد الشيخ للتراث).

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م)، "التحبير في المعجم الكبير". تحقيق: منيرة ناجي سالم. (ط١، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف).

السنيكي، زكريا بن محمد زكريا (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م)، "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي". تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية).

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، "الوافي بالوفيات". تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. (بيروت: دار إحياء التراث).

العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر (٢٠٠٢م)، "لسان الميزان". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس". تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي. (ط١، عمان: مكتبة المنار).

المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (١٤٠٦هـ)، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من

الأباطيل". علق عليه: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة. (ط٢، المكتب الإسلامي).

المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (١٤٣٤هـ)، "آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني". اعتنى به مجموعة من الباحثين. (ط١، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع).

المقدسي، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، "الأحاديث المختار المسماة المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما". دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. (ط٣، بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع).

Bibliography

Ibn Al-Jawzi, ‘Abdul Rahmaan bin ‘Ali bin Muhammad, “Al-Muntadhim fi Taareekh Al-Umam wa Al-Muluuk”. Investigation: Muhammad ‘Abdul Qaadir ‘Ataa and Mustafa ‘Abdul Qaadir ‘Ataa. (1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah).

Ibn Al-‘Adeem, ‘Umar bin Ahmad bin Hibbatullaah, “Bugya Al-Talab fi Taareekh Halab”. Investigation: Suhayl Rikaaz. (Beirut: Daar Al-Fikr).

Ibn Al-Mustawfi, Al-Mubaarak bin Ahmad bin Al-Mubaarak, “Taareekh Irbil”, Investigation: Saami bin Seyyid Khamaas Al-Saqaar. (Iraq: Ministry of Culture and Publicity , Daar Al-Rasheed for Publication).

Ibn ‘Asaakir, ‘Ali bin Al-Hassan, “Tareekh Dimashq”, Investigation: ‘Amr bin Garaamah Al-‘Amruuwi. (Damascus: Daar Al-Fikr).

Ibn Qutluubga, Zainudeen Qaasim bin Qutluubuga Al-Suuduuni, “Al-Thiqaat miman lam Yaqa’ fi Al-Kutub Al-Sitta”. Investigation: Shaadi bin Muhammad bin Saalim Aal Nu’maan. (1st ed., San’aa Yemen: Nu’man Center for Researches and Islamic Studies and the Heritage Investigation and Translation).

Ibn Nuqtah, Muhammad bin ‘Abdil Ganiyy bin Abi Bakr, “Al-Taqyeed li Ma’rifat Ruwaat Al-Sunan wa Al-Masaaneed”. Investigation: Kamaal Yusuf Al-Hout. (1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah).

Ibn Nuqtah, Muhammad bin ‘Abdil Ganiyy bin Abi Bakr, “Ikmaal Al-Ikmaal”. Investigation: ‘Abdul Al-Qayyuum ‘Abd Rabb Al-Nabiyy. (1st ed., Makkah: Umm Al-Qura University).

Al-Haakim, Muhammad bin ‘Abdillaah bin Muhammad, “Ma’rifat ‘Uluum Al-Hadeeth”. Investigation: Al-Seyyid Mu’adham Husain. (2nd ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah).

Al-Khateeb Al-Bagdaadi, Ahmad bin ‘Ali bin Thaabit, “Taareekh Bagdaad”. Investigation: Dr. Bashaar ‘Awaad Ma’ruuf. (1st ed., Beirut: Daar Al-Garb Al-Islaami).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad, “Meezaan Al-I’tidaal fee Naqd Al-Rijaal”. Investigation: ‘Ali Muhammad Mu’awwad and ‘Aadil Ahmad ‘Abdul Mawjood. (Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad, “Ma’rifat Al-Quraa Al-Kibaar ‘alaa Al-Tabaqaat wa Al-A’saar”. Investigation: Bashaar ‘Awaad and Shu’aib Al-Arnaout, and Saalih Mahdi ‘Abaas. (1st ed., Beirut: Muassasah Al-Risaalah).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad, “Taareekh Al-Islaam wa Wafiyyaat Al-Mashaheer wa Al-A’laam”. Investigation: ‘Umar ‘Abdul Salam Al-Tadammuri. (2nd ed., Beirut: Daar Al-Kitaab Al-‘Arabi).

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad, “Al-Mugni fi Al-Du’afaa”. Investigation: Nurudeen ‘Itr.

Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad, “Siyar A’laam Al-Nubalaa”. Investigation: A group of investigators under the supervision of Shaykh Shu’aib Al-Arnout. (3rd ed., Muassasah Al-Risaalah).

Al-Subki, ‘Abdul Wahaab bin ‘Ali bin ‘Abdil Kaafi, “Tabaqaat Al-Shaafi’iyyah Al-Kubra”. Investigation: Mahmuud Muhammad Al-Tanaahi and ‘Abdul Fataah Al-Hulw. (2nd ed., Hajar for Printing and Publication and Distribution).

Al-Sakhaawi, Muhammad bin ‘Abdil Rahmaan, “Fath Al-Mugeeth bi Sharh Alfiyyah Al-Hadeeth by Al-Iraaqi”. Investigation: ‘Ali Husain ‘Ali. (1st ed., Egypt: Maktabah Al-Sunnah).

Al-Sakhaawi, Muhammad bin ‘Abdil Rahmaan, “Al-Gaayah fi Sharh Al-Hidaayah fi ‘Ilm Al-Riwaayah”. Investigation: Abu ‘Aayish ‘Abdul Mun’im Ibrahim. (1st ed., Maktabah Awlaad Al-Shaykh for Heritage).

Al-Sam’aani, ‘Abdul Kareem bin Muhammad bin Mansour, “Al-Tahbeer fi Al-Mu’jam Al-Kabeer”. Investigation: Muneerah Naaji Saalim. (1st ed., Bagdad: The Presidency of Awqaf Office).

Al-Sunaiki, Zakariyyah bin Muhammad Zakariyyah, “Fath Al-Baaqi bi Sharh Alfiyyah Al-‘Iraaqi”. Investigation: ‘Abdul Lateef Humaim and Maahir Al-Fahl. (1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah).

Al-Safadi, Salaahudeen Khaleel bin Aybak bin ‘Abdillaah, “Al-Waafi bi Al-Wafiyyaat”. Investigation: Ahmad Al-Arnaout and Turki Mustafa. (Beirut: Daar Ihyaa Al-Turaath).

Al-‘Asqalaani, Ahmad bin ‘Ali Ibn Hajar, “Lisaan Al-‘Arab”. Investigation: ‘Abdul Fataah Abu Guddah. (1st ed., Beirut: Daar Al-Bashaair Al-Islaamiyyah).

Al-‘Asqalaani, Ahmad bin ‘Ali Ibn Hajar, “Ta’reef Ahl Al-Taqdees bi Maraatib Al-Mawsoufeen bi Al-Tadlees”. Investigation: ‘Aasim bin ‘Abdillaah Al-Qareewati. (1st ed., Ammaan: Maktabah Al-Manaar).

Al-Mu’allimi Al-Yamaani, ‘Abdul Rahmaan bin Yahya, “Al-Tankeel bimaa fi Tahneeb Al-Kawthari min Al-Abaatee”. Commentary: Muhammad Naasirudeen Al-Albaani and Zuhayr Al-Shaweish and ‘Abdul Razaq Hamzah. (2nd ed., Al-Maktab Al-Islaami).

Al-Mu’allimi Al-Yamaani, ‘Abdul Rahmaan bin Yahya, “Aathaar Al-Shaykh Al-‘Allaamah ‘Abdul Rahmaan bin Yahyha Al-Mu’allimi Al-Yamaani”. Cared for by a group of researchers. (1st ed., Daar ‘Aalam Al-Fawaaid for Publication and Distribution).

Al-Maqdisi, Diyaauddeen Muhammad bin ‘Abdil Waahid, “Al-Ahaadeeth Al-Mukhtaar Al-Musammaa Al-Mustakhraj min Al-Ahaadeeth Al-Mukhtaarah mimmaa Lam Yukhrihuhu Al-Bukhaari wa Muslim fee Saheehayhimaa”. Study and investigation: ‘Abdul Malik bin ‘Abdillaah bin Daheesh. (3rd ed., Beirut: Daar Khidir for Printing and Publication and Distribution).

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	**Reciters whom the qeraat was mentioned in qeraat of the quran, and Ibn al-Jazari did not mention them in his book ghayat alnihaya** Dr. Ahmed bin Abdullah Al-Zahrani	9
2)	**Defining Imam Ibn Al-Jazari's View on the Requirement of Tawātur to Accept a Qur'anic Reading and on the Tawātur of the Ten Readings** Dr. Redwan Rifaat Albakri	40
3)	**Directing the Unique Qurʾānic Readings of the book Tayyibat al-Nashr fī Qirāʾāt al-ʿAsharr by Imam Ibn al-Jazarī –** Dr. Habib Allah Saleh al-Sulami	96
4)	**The Odd Readings Attributed to Imam Abu 'Amr Al-Basri Al-Nahawi in the Book of Al-Muhtasib by Ibn Jinni Collection and Study** Dr. Khidr bin Muhammad Taqiuddeen bin Maayaabi	148
5)	**The Rules Related To Doubting About A Letter While Reciting The Holy Qur'an. A Foundational And Critical Study** Dr. Abdullah bin AbdulAziz Al-Dugaithir	194
6)	**Exegetical Sayings that Ibn Atiyya Ruled as Shaaz (Odd) in His Book Al-Muharrar al-Wajeez- Collection and Study** Dr. Naif bin Yousef Alotaibi	242
7)	**Women Consultation and Taking their Opinion in Light of the Glorious Qur'an An Objective Study** Dr. Abdullah Abdulaziz Alobaid	280
8)	**Habits of the Prophets and Messengers in the Noble Qur'an An Analytical Theory Study** Dr. Hanan bint Louifi bin Ali Al-Amri.	318
9)	**The Term Comparative Interpretation A Critic Study** Prof. Ibrahim ibn saleh alhomaidhi	368

10)	**The Hadiths Narrated Regarding the Prayer of the Prophet of Allāh -Peace and Blessings upon Him- on the Night of Isrā wal Mi'rāj other than at Jerusalem, and His Passing by the Cities of "Jabulqa" and "Jabulsa", and His Call on their People** **Compilation and Study** Nashwan Mohmamed Moqbel Ali	400
11)	**Faulting Due to Contradiction by the Scholars of Hadith** Prof. Hafez bin Muhammad al-Hakami	444
12)	**"Narrators described with Jahālat al-ʿAyn (that is narrators who no one has narrate from them except for one narrator) according to al-Haythami in the book Majmaʿ al-Zawāʾid wa Manbaʿ al-Fawāʾid"** **a collection and study** Dr.Tahani Jameel Badri And Dr. Khadija Abdul Halim Turkistani	476
13)	**The Great Companion Salma Bint Qais -may Allah be pleased with her- and Her Narrations** Dr. Mona Mohammed Mabkhout Al-Hamdan	536
14)	**The Comparison between hadith narrators by Al-Imam Yahya bin Saʿīd Al-Qattān** **A study of Applied theory** Dr. Khalid bin Abdullah Al-Tuwayyān	574
15)	**Ilḥāq Al-Samā'[Falsifying the Hearing of Ḥadith] Its Ways, Divisions, and Effects** Dr. Mohammed Zayed Al-Otaibi	642

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University
(**Editor-in-Chief**)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(**Managing Editor**)

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. 'Abdul 'Azeez bin Saalih Al-'Ubayd
Professor of Tafseer and Sciences of Qur'aan at Islamic University

Prof. Dr. 'Awaad bin Husain Al-Khalaf
Professor of Hadith at Shatjah University in United Arab Emirates

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary: **Baasil bin Aayef Al-Khaalidi**

Publishing Department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars
His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University
His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs
Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal
Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco
Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University
Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University
Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University
Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II
Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University
Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version
Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue: 200 Volume 1 Year: 55 March 2022